



البرنامج السعودي
لتنمية وإعمار اليمن

The Saudi Development and
Reconstruction Program for Yemen

أثر الوديعة السعودية على تعافي الاقتصاد اليمني 2018-2019م

التقرير الدوري الأول: أغسطس ٢٠٢٠م



أثر الوديعة السعودية على تعافي الاقتصاد اليمني 2018-2019م

سارة بنت أحمد السلطان.
ميمونة بنت فارس الثنيان.

البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن
الرياض - المملكة العربية السعودية



أثر الوديعة السعودية على تعافي الاقتصاد اليمني

مقدمة:

عانى الاقتصاد اليمني منذ عام 2015م من الانهيار الحاد نتيجة الصراع الداخلي، وتوقف الأنشطة الاقتصادية عن الانتاج، وانتشار الفقر، وارتفاع معدلات البطالة والتضخم. وفي نهاية عام 2017م بدأت أسعار الصرف بالارتفاع بشكل متسارع و بلغت أعلى مستوياتها بسعر صرف بلغ 800 ريال يمني/ دولار أمريكي في بداية شهر أكتوبر من العام 2018م الأمر الذي انعكس سلباً على معيشة المواطن اليمني. وفي مارس من العام 2018م قدمت المملكة العربية السعودية دعماً للحكومة اليمنية بإيداع مبلغ ملياري دولار أمريكي في حساب البنك المركزي اليمني وديعة مخصصة لتغطية استيراد السلع الغذائية الأساسية وتشمل هذه السلع (حبوب القمح، دقيق القمح، الأرز، الحليب، زيت الطبخ، السكر) بسعر صرف تفضيلي بلغ 440 ريال يمني/ دولار ، وتأتي هذه الوديعة امتداداً لدعم المملكة للشعب اليمني ليصبح مجموع ما تم تقديمه للبنك المركزي اليمني ثلاثة مليارات دولار أمريكي خلال الفترة من عام 2012م إلى عام 2018م. وساهم هذا الدعم في تعزيز الوضعين المالي والاقتصادي في الجمهورية اليمنية، و لا سيما سعر صرف الريال اليمني و انعكس ذلك إيجاباً على الأحوال المعيشية للمواطنين اليمنيين بسبب انخفاض أسعار السلع الغذائية وزيادة القوة الشرائية، ورفع معدلات الإنفاق بما ساهم في نمو الناتج المحلي الإجمالي وتعافي الاقتصاد اليمني في الربع الأخير من عام 2018م وحتى نهاية عام 2019م. وفيما يلي تفصيل في أثر الوديعة السعودية على تعافي الاقتصاد اليمني خلال عامي 2018م – 2019م.



أولاً: تخصيص الوديعة لسياسة الدعم السلعي:

اتخذت حكومة المملكة العربية السعودية رزمة من الإجراءات سعياً منها لتقديم دعم سلعي تستفيد منه شرائح المواطنين اليمنيين والمقيمين كافة بغض النظر عن دخلهم سواء كانوا من الشرائح متدنية أو متوسطة أو عالية الدخل. ولذا خصت المملكة مبلغاً كبيراً من مواردها (الوديعة) بهدف دعم أسعار السلع الغذائية الأساسية في محاولة منها تخفيف ارتفاع أسعارها.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن اليمن قبل الصراع كانت نسبة استيراده للسلع الغذائية نحو 90% من إجمالي وارداته وفي عام 2017م انخفضت نسبة الواردات الغذائية بنحو 13.3% بينما بلغت إجمالي الواردات الغذائية لعام 2019م (3,631,327 طن متري) وهي أعلى مقارنة بالفترة المماثلة لعام 2018م (3,097,559 طن متري) ووبزيادة عن العام السابق بلغت 17.2% وعليه فإن الارتفاع الكبير في الواردات الغذائية كان بسبب الاستفادة من دفعات الوديعة.

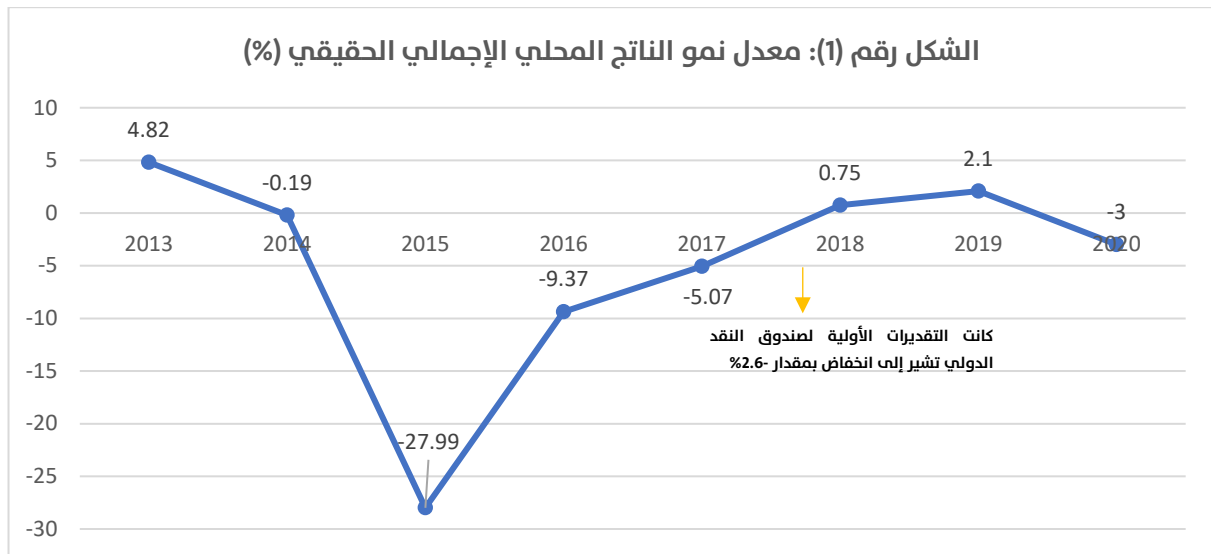
من أهم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لاستخدام الوديعة الآتي:

- 1- المحافظة على استقرار المستوى العام لأسعار السلع الضرورية.
- 2- تحسين الوضع المعيشي للمواطن في اليمن.
- 3- الاحتفاظ بمخزون مناسب من السلع الأساسية المعرضة للتقلبات الحادة في أسعارها.
- 4- العمل على وقف انهيار العملة و استقرار أسعار الصرف.
- 5- تعزيز توجه رؤوس الأموال إلى الاستثمار في القطاعات الإنتاجية.
- 6- تعزيز قيمة العملة المحلية، والحد من المضاربات.
- 7- دعم التجار والقطاع الخاص بتحديد سعر صرف تفضيلي 440 ريال يمني/دولار وهو ينقص عن السوق بنحو 120 ريالاً يمينياً.
- 8- استعادة الثقة بالبنك المركزي وقدرته على التدخل في سوق الصرف.



ثانياً: زيادة نمو الناتج المحلي الإجمالي:

شهد معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي خلال عامي 2018م ، 2019م ارتفاعاً بنحو 0.75% للعام 2018م و 2.1% للعام 2019م وفق تقديرات صندوق النقد الدولي (الشكل رقم 1) وكانت التقديرات الأولية للصندوق تشير إلى وقف التدهور الحاد في الناتج المحلي الإجمالي و انخفاضه بنحو 2.6%. ومن أهم أسباب تعافي نمو إجمالي الناتج المحلي خلافاً لتوقعات صندوق النقد الدولي الصرف من الوديعة السعودية لتغطية استيراد السلع الغذائية الأساسية بما ساهم في زيادة الإنفاق الحكومي. وانعكس ذلك على تحسن الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري متأثراً بنمو الناتج المحلي الإجمالي. وإضافة إلى ذلك ساهم الصرف من الوديعة في استقرار أسعار الصرف وساعد الحكومة اليمنية التركيز على تعزيز تصدير النفط وأدى ذلك كله إلى تحقيق تعافي اقتصادي في نهاية عام 2018م وحتى نهاية عام 2019م.

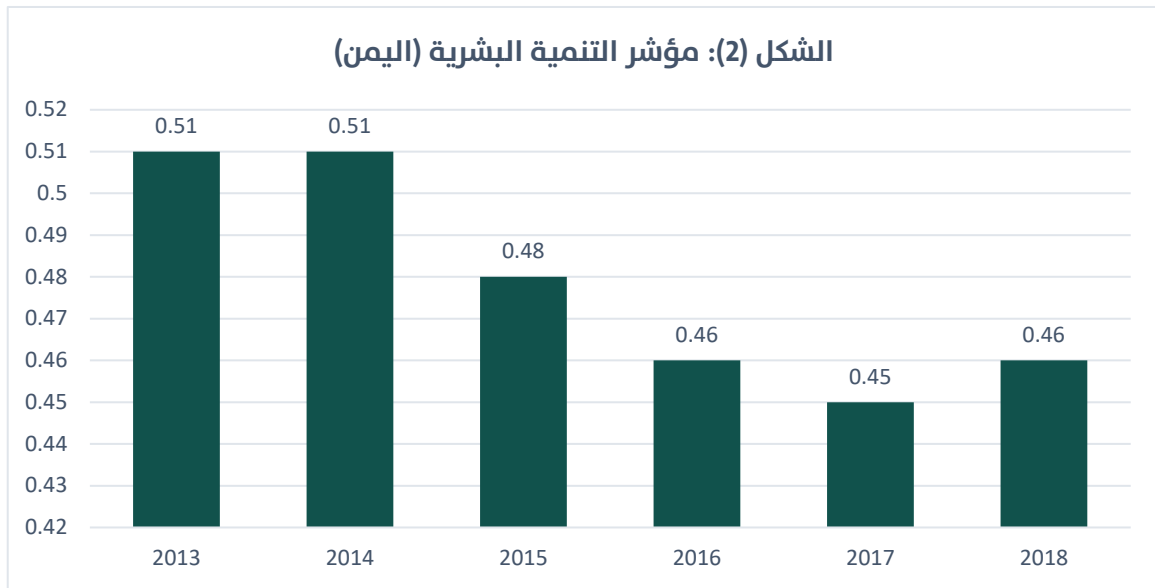


المصدر: صندوق النقد الدولي IMF



ثالثاً: تحسن في مؤشر التنمية البشرية:

نتيجة لنمو الناتج المحلي الإجمالي ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2018م وانعكس ذلك على تحسن في مؤشر التنمية البشرية لعام 2018م كما يشير الرسم البياني أدناه (الشكل رقم 2) وتحسن نسبي في ترتيب اليمن في تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (الجدول رقم 1).



المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP

الجدول (1): يوضح الجدول التالي ترتيب الجمهورية اليمنية في تقارير التنمية البشرية الدولية عن السنوات 2013-2019

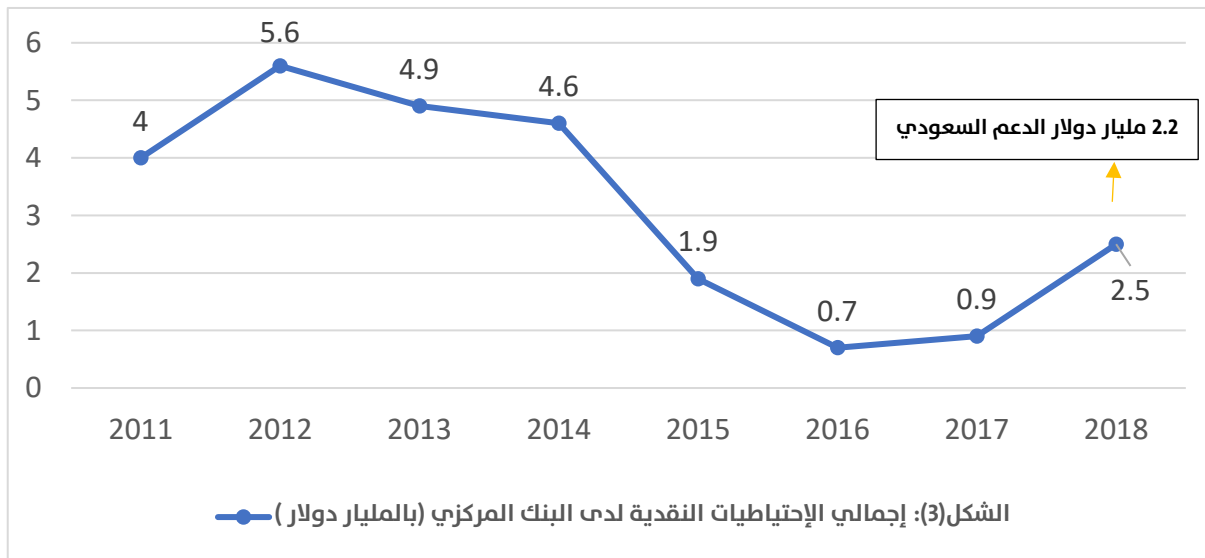
عام صدور التقرير	عدد دول العالم في التقرير	ترتيب اليمن بدليل التنمية البشرية عالمياً	تصنيف اليمن طبقاً لقيمة دليل التنمية البشرية
2014	186	154	تنمية منخفضة
2015	187	160	تنمية منخفضة
2016	188	168	تنمية منخفضة
2017	188	172	تنمية منخفضة
2018	189	178	تنمية منخفضة
2019	189	177	تنمية منخفضة

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP



رابعاً: تعزيز احتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية:

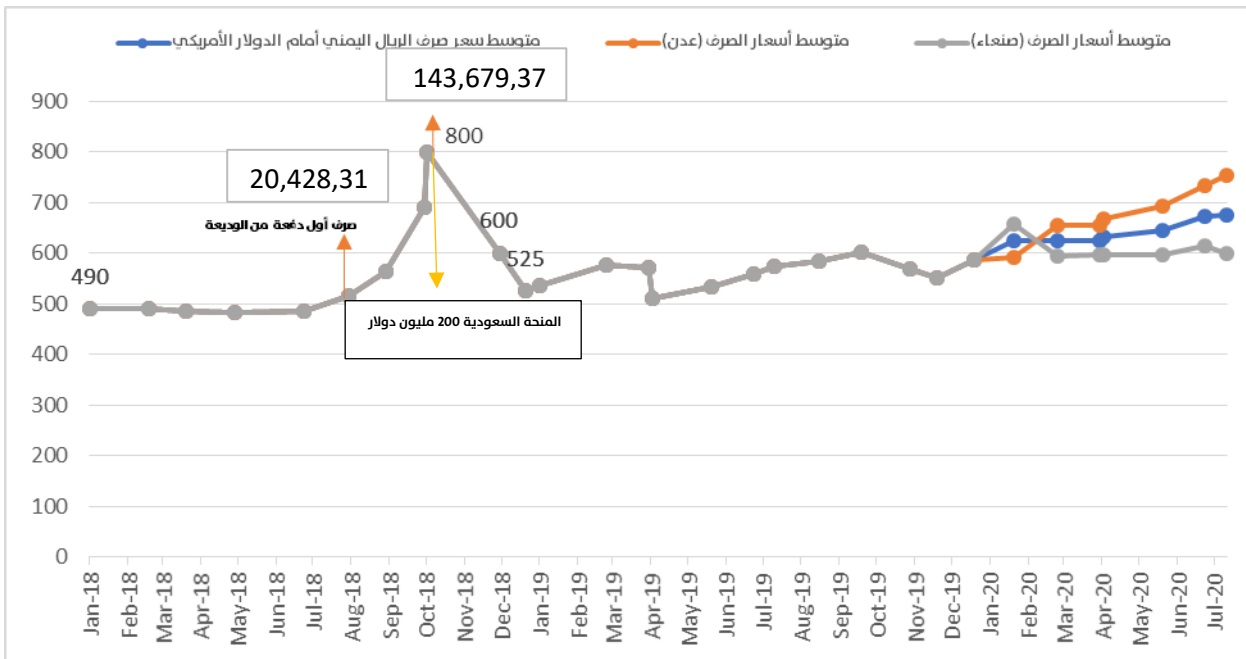
كان النضوب المتوقع للاحتياطات الأجنبية للبنك المركزي اليمني والانخفاض الكبير في عائدات التصدير من النفط والغاز السبب الرئيسي في الارتفاع المتزايد في أسعار الصرف خلال الفترة من يناير إلى أكتوبر من العام 2018م، و بلغت أعلى مستوياتها إلى نحو 800 ريال يمني/ دولار في بداية شهر أكتوبر من العام 2018م. وخلال الفترة من نوفمبر إلى ديسمبر من العام نفسه انخفض سعر الصرف بشكل كبير بسبب ارتفاع احتياطات البنك المركزي من العملات الأجنبية بعد إيداع السعودية بمبلغ 2 مليار دولار أمريكي في البنك المركزي و200 مليون دولار منحة من المملكة للبنك المركزي اليمني. ويوضح الرسم البياني أدناه التغيير في احتياطات البنك المركزي اليمني بسبب الوديعة السعودية والمنحة (الشكل رقم 3). ويمكن تسجيل الوديعة السعودية السابق ذكرها في أكتوبر من العام 2018م على ميزانية البنك المركزي من الاستجابة بشكل أفضل لاحتياجات تمويل الاستيراد، والحد من الطلب على العملات الأجنبية، وزيادة الثقة في العملة المحلية، وتوفير العملات الأجنبية لدعم الواردات من السلع الأساسية للشعب اليمني.



خامساً: وقف انهيار العملة واستقرار أسعار الصرف:

يوضح الرسم البياني أدناه (الشكل رقم 4) متوسط أسعار الصرف خلال الفترة من يناير 2018م وحتى يوليو 2020م و يتضح تأثير الوديعة السعودية في الحد من ارتفاع أسعار الصرف في أكتوبر من العام 2018م. وخلال عام 2019م نجح البنك المركزي اليمني في تثبيت سعر صرف الريال اليمني بنحو 500 ريال/دولار أمريكي. كما ساهمت الوديعة في التقليل والحد من المضاربة في سوق العملات الأجنبية من خلال حماية المواطنين مخاطر انخفاض أسعار الصرف أو خوف المستوردين من عدم توافر العملات الأجنبية لتسديد الواردات من السلع الأساسية. ومع تناقص الوديعة بشكل كبير مع بداية عام 2020م نلاحظ اختلافاً في أسعار الصرف بين عدن وصنعاء وتزايد حجم الفجوة بينهما. وتعود هذه الاختلافات بسبب حظر البنك المركزي في صنعاء تداول الطبعة الجديدة من العملة اليمنية في المحافظات التابعة له.

الشكل (4): متوسط أسعار الصرف خلال الفترة من يناير 2018م- يوليو 2020م



سادساً: سعر الصرف قبل و بعد استخدام الوديعة السعودية:
 بلغت نسبة التغير في أسعار الصرف خلال الـ 12 شهراً السابقة للاستخدام الفعلي للوديعة السعودية نحو 87% ونسبة المسحوب من الوديعة 2% فقط (الجدول رقم 2). وبعد الاستخدام الفعلي للوديعة انخفضت نسبة التغير في سعر الصرف إلى نحو -20% وانخفض الفارق في سعر الصرف من 332 إلى -146 ريال يمني/للدولار الواحد في حده الأعلى والأدنى وبلغت نسبة المسحوب من الوديعة مع نهاية 2019م نحو 98% (الجدول رقم 3).

الجدول (2): سعر الصرف خلال الـ 12 شهراً قبل الاستخدام الفعلي للوديعة السعودية:

من	إلى	سعر الصرف بداية الفترة	سعر الصرف نهاية الفترة
1 أكتوبر 2017	30 سبتمبر 2018	381	713

المبلغ المسحوب من الوديعة خلال الفترة	النسبة المسحوبة من الوديعة	فارق سعر الصرف	نسبة التغير في سعر الصرف
31,634,154	2%	332	87%

الجدول (3): سعر الصرف خلال الـ 12 شهراً بوجود الوديعة السعودية:

من	إلى	سعر الصرف بداية الفترة	سعر الصرف نهاية الفترة
1 أكتوبر 2018	30 سبتمبر 2019	713	567

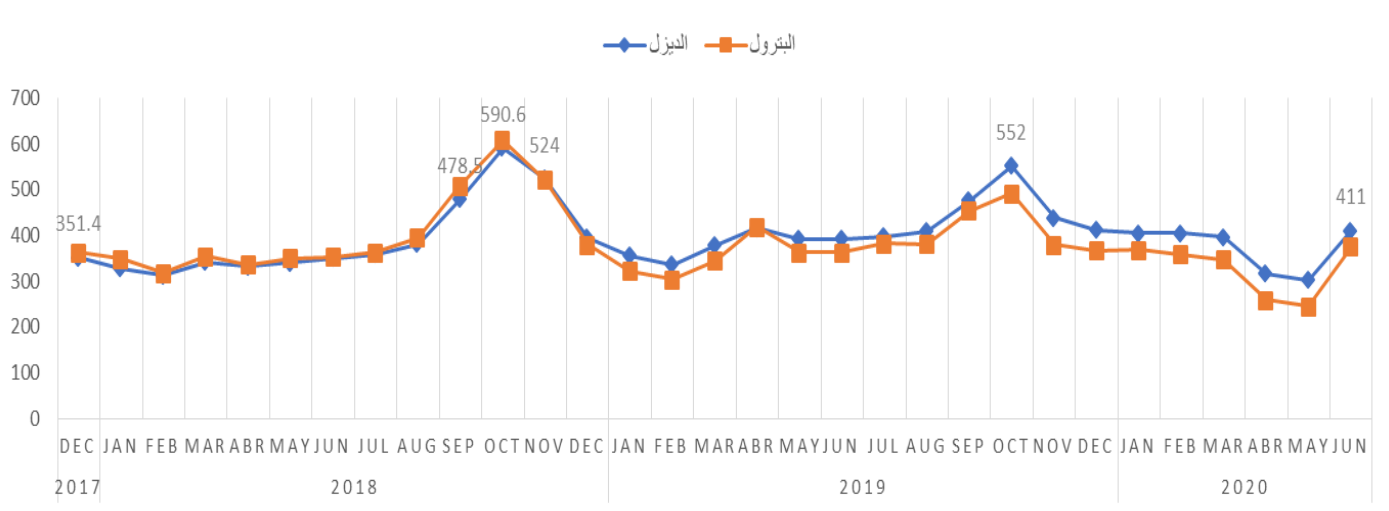
المبلغ المسحوب من الوديعة خلال الفترة	النسبة المسحوبة من الوديعة	فارق سعر الصرف	نسبة التغير في سعر الصرف
1,364,045,292	98%	-146	-20%



سابعاً: انخفاض أسعار الوقود والديزل :

أدى الانخفاض والاستقرار النسبي في سعر الصرف بسبب استخدام الوديعة السعودية في استيراد مجموعة السلع الأساسية بشكل غير مباشر إلى انخفاض تدريجي في أسعار الوقود والديزل في جميع الأسواق، فانخفض متوسط أسعار الديزل والبتروول في أكتوبر من العام 2018م من نحو 590.6 ريال يمني/لتر إلى 379 ريال يمني/لتر في ديسمبر 2018م وهو ما يؤثر بشكل مباشر على تكاليف النقل وبالتالي على أسعار السلع جميعها ولاسيما المواد الغذائية وتتأثر أسعار الوقود في السوق المحلي بالأسعار العالمية للنفط والأنشطة الاحتكارية في الداخل اليمني.

الشكل (5): متوسط سعر التجزئة للبتروول والديزل (ريال يمني/لتر)



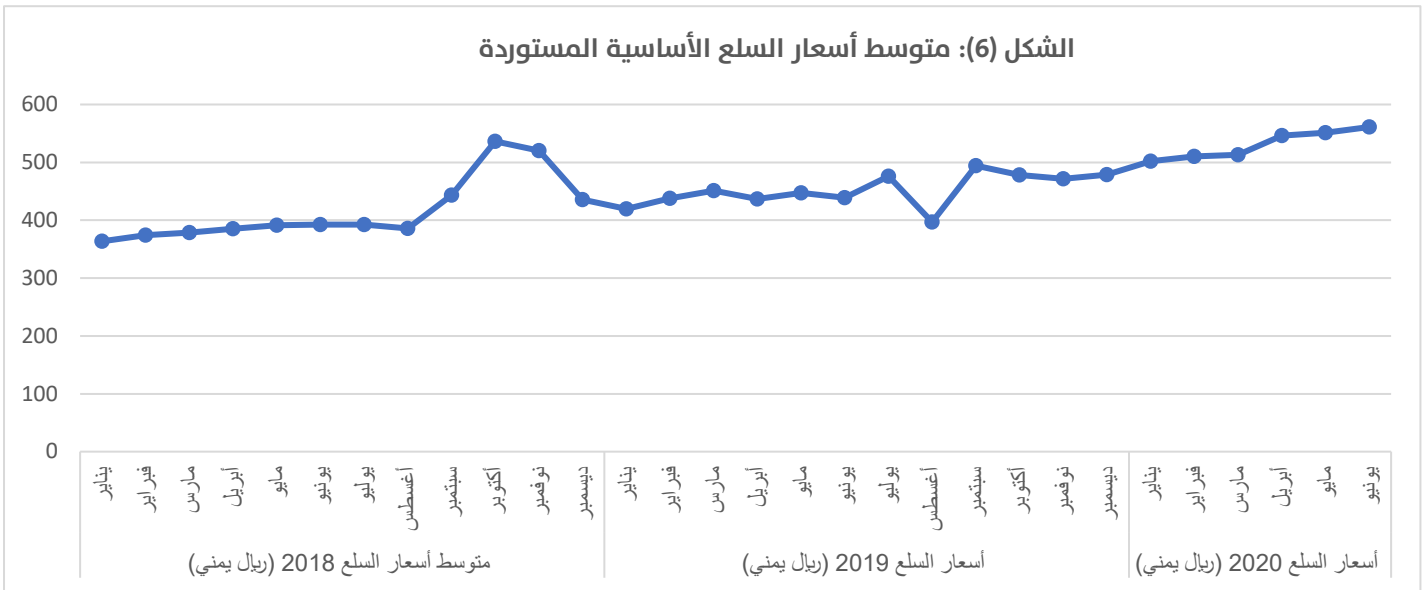
المصدر: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة FAO



ثامناً: أثر الوديعة السعودية على المستوى المعيشي:

ساهمت الوديعة السعودية في زيادة الكمية المعروضة من السلع الغذائية في اليمن بسبب زيادة كمية الواردات الغذائية من السلع الأساسية وأدى ذلك إلى انخفاض في أسعار السلع الغذائية المستوردة وفق الرسم البياني أدناه (الشكل رقم 6) وتشير البيانات إلى انخفاض أسعار السلع الغذائية المستوردة بشكل عام بعد أن بلغت ذروة ارتفاعها في شهر أكتوبر من العام 2018م.

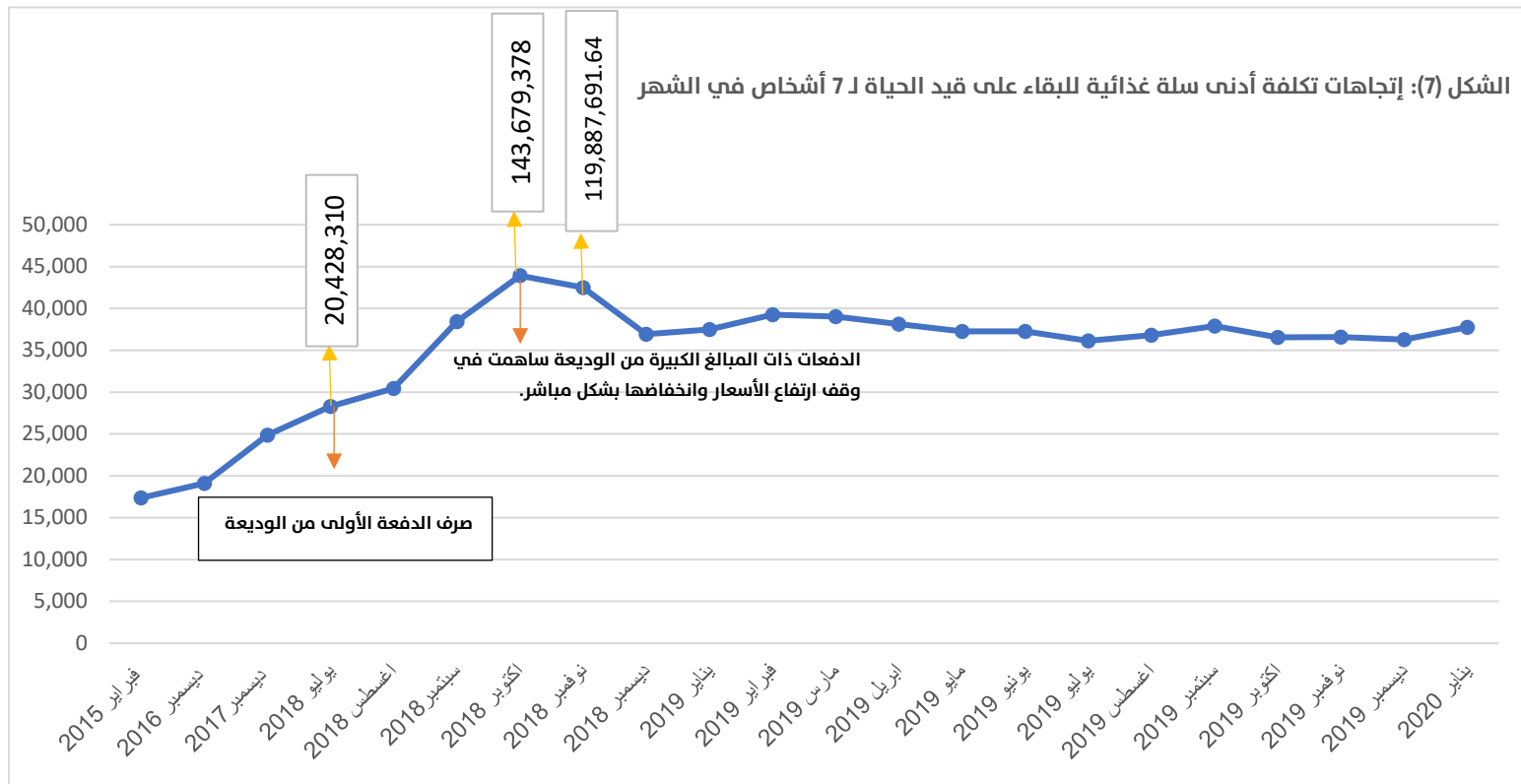
الشكل (6): متوسط أسعار السلع الأساسية المستوردة



المصدر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة FAO



وانخفض متوسط أسعار السلع المحلية على نحو ملموس بالتوازي مع أسعار السلع المستوردة بما ساهم في زيادة القوة الشرائية للمستهلك اليمني، وتنويع لسلة السلع الغذائية المعروضة. ويتضح ذلك من انخفاض متوسط تكلفة أدنى سلة غذائية في نوفمبر من العام 2018م بنسبة 3% عن شهر أكتوبر في العام نفسه ثم حافظت على استقرارها حتى نهاية عام 2019م (الشكل رقم 7). وأدى ذلك كله إلى تحسن الوضع المعيشي للفرد اليمني وتعزيز الأمن الغذائي خلال عام 2019م.



المصدر: منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة FAO



المصادر:

1-	البنك الدولي.	تقرير موجز يرصد الأوضاع الاقتصادية اليمن 2019م.
2-	صندوق النقد الدولي.	https://cutt.us/Vi4u8
3-	الوكالة البريطانية للتنمية.	عرض مقدم من الوكالة البريطانية للتنمية في اجتماع اللجنة الفنية للرباعية.
4-	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة.	https://cutt.us/741WS
5-	البنك المركزي اليمني.	عرض مقدم من البنك المركزي اليمني في البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن.
6-	المنتدى الاقتصادي اليمني .	https://cutt.us/9Q8Pm
7-	آلية الأمم المتحدة للتحقق والتفتيش في اليمن.	https://www.vimye.org/opsnap
8-	وزارة المالية السعودية.	معلومات حول الوديعة السعودية.

